الأمم المتحدة A/67/PV.92

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٩٢**

الأربعاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سلام (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

البند ٦ من جدول الأعمال (تابع)

انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة

انتخاب أحد نواب رئيس الجمعية العامة للدورة الثامنة والستين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٦ من جدول الأعمال من أجل الشروع في انتخاب أحد نواب رئيس الجمعية العامة للدورة الثامنة والستين وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد انتخبت في جلستها العامة ٨٨، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ٢١ نائبا لرئيس للجمعية العامة للدورة الثامنة والستين.

وقد أبلغني رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، في رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، أن دول آسيا والمحيط الهادئ قد أيدت تيمور – ليشتي لملء المنصب الشاغر بعد استقالة أوزبكستان بصفتها نائبا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

وفقا للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، سيتم انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة بالاقتراع السري حين يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد المطلوب شغلها. وسنشرع في عملنا وفقا لذلك.

نظرا لأنه لا يوجد سوى مرشح واحد للمقعد الذي يتعين شغله من قبل دول آسيا والمحيط الهادئ، فإنني أعلن انتخاب تيمور – ليشتي نائبا لرئيس الجمعية في دورتها الثامنة والستين. وأهنئ تيمور – ليشتي على انتخابها.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه عقب انتخاب رؤساء اللجان الست الرئيسية في موعد لاحق، سيكون قد اكتمل تشكيل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وفقا للمادة ٣٨ من النظام الداخلي.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسَّقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتَّصلة بهما

مشروع القرار (A/67/L.75)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البند ١٤ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ٩ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“ في جلستها العامة ٢٨، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قد اتخذت في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، القرار ١٨/٦٧ في جلستها العامة ٤٣ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والقرار ٢٥٠/٦٧ في جلستها العامة ٦٥ المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، علاوة على إطلاق السنة الدولية للكينوا على النطاق العالمي في الجلسة العامة ٦٤ المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣.

أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة ليعرض مشروع القرار A/67/L.75.

السيد نيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/67/L.75 المعنون ”الصرف الصحي للجميع“ الذي يحدد ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره اليوم العالمي لدورات المياه في سياق الصرف الصحي للجميع.

وأنا على يقين بأن الصحافة والرأي العام سيضحكان عند الإبلاغ بأن الأمم المتحدة ستعلن عن اليوم العالمي لدورات المياه الذي أخذت فيه سنغافورة زمام المبادرة. غير أننا لن نبالي بذلك الضحك على حسابنا لأنه يستحق الجهد المبذول إن تمكنا من إخراس تلك الضحكات، حين يدرك الجمهور وتشرع وسائط الإعلام العالمية في الإبلاغ عن أنه لا يزال هناك ٢,٥ بليون شخص لا تتوفر لهم المرافق الصحية المناسبة، وأن هناك ١,١ بليون نسمة لا يزالون يتبرزون في العراء، وأن ذلك السلوك يسبب نسبة ٣٥ في المائة من الإسهال، ويسفر عن أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة بين الأطفال دون سن الخامسة كل سنة. وبعبارة أخرى، فإن هناك أربعة أطفال دون سن الخامسة يموتون بسبب الإسهال خلال هذه الدقائق الثلاث التي يستغرقها الإدلاء ببياني هذا.

وستعلم وسائط الإعلام والجمهور على حد سواء أن النساء والفتيات يواجهن خطر العنف دون توفر دورات مياه آمنة وخاصة، عندما يرغمن على الخروج من منازلهن للتخفيف عن أنفسهن، وأن الفتيات يترددن في الذهاب إلى المدرسة ما لم تتوفر مرافق مناسبة لدورات المياه. وسيعلم الجمهور ووسائط الإعلام أيضا أن كل دولار ينفق على مرافق الصرف الصحي، يكون عائده ٥ دولارات وخمسون سنتا جراء المحافظة على صحة السكان وقدرتهم على الإنتاج، وأن تكلفة المرافق الصحية بالنسبة للبلدان الفقيرة تتراوح نسبتها بين ٠,٥ إلى ٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن المكاسب الاقتصادية من الاستثمار في المرافق الصحية على الصعيد العالمي يبلغ نحو ٢٦٠ بليون دولارا في السنة.

وعليه، فمرحبا بالهزء والضحكات، خاصة إن سلّم الهازئون بوجود محرّمات سائدة وضارة تحول دون عقد مناقشة

مفتوحة وجادة بشأن المشاكل المتعلقة بالمرافق الصحية ودورات المياه على الصعيد العالمي. ونحن بحاجة إلى توجيه انتباه العالم عن طريق الدعابة والعبارات الفكهة الجاذبة مثل اليوم العالمي لدورات المياه، قبل أن نصل إلى مرحلة الإرشاد والتثقيف.

وتعلم الدول الصغيرة مثل سنغافورة، أن علينا أن نبدأ بداية صغيرة إن أردنا تغيير العالم، عوضا عن الانتظار لعدة سنوات أو عقود لاحقة. ويتعين علينا تحديد مسألة محورية – من قبيل دورات المياه – عن طريق تركيز جميع الجهود والانتباه على نحو يمكّن من تحقيق العديد من النتائج الإيجابية وغير المتناسبة في مجالات الصحة والمساواة بين الجنسين والرخاء الاقتصادي والكرامة الشخصية للملايين من أفقر سكان العالم. وفي ذلك الصدد، فإننا ننظر إلى دورات المياه بوصفها مدخلا لتحديات المرافق الصحية على نطاق أوسع في جميع جوانبها النظرية والعملية. وعليه، فإن مشروع القرار يشجع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على تناول مسألة المرافق الصحية في سياق أوسع بكثير، فضلا عن معالجة جميع جوانبها. ويتسق ذلك أيضا مع النداء الذي وجّهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن النداء الذي وجّهه مؤخرا نائب الأمين العام فيما يتعلق بالعمل في مجال المرافق الصحية.

وأود أن أتكلم بإيجاز سريع لكي أوضح كيف أصبحت سنغافورة معنية بدورات المياه والمرافق الصحية. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى صاحب الأعمال الحرة الاجتماعية السنغافوري، السيد جاك سيم، مؤسس المنظمة العالمية لدورات المياه. ويفخر السيد سيم – الذي يعرف أيضا بـ ”السيد مرحاض“ بإنشاء المنظمة في عام ٢٠٠١ من أجل توفير شبكة عالمية للرابطات المعنية بدورات المياه وغيرها من الجهات المعنية بقطاع دورات المياه والمرافق الصحية.

وتضم الشبكة الآن ٥٣٤ عضوا من ٨٦ بلدا. واحتفل فعلا باليوم العالمي لدورات المياه في العديد من البلدان على المستوى غير الحكومي.

من ناحية المفهوم، تستحوذ حلول السيد سيم لمشكلة دورات المياه على إعجابنا. فمن بين أمور أخرى، ابتكر مبادرة ”SaniShop“ وهي مبادرة مكتفية ذاتيا تقوم على آليات السوق، وتعمل على تمكين المجتمعات المحلية من بناء دورات مياه ذات حفرة واحدة وبيعها لأفراد مجتمعاتها. ويسعد سنغافورة أن تدعو، على الصعيد الحكومي الدولي، إلى اعتماد ذلك النهج القابل للاستدامة والقائم على آليات السوق، والمنطلق من قاعدة الهرم لحل التحديات الإنمائية العالمية.

من خلال مشروع القرار البسيط المعروض اليوم أمام الجمعية العامة، سيكون لدينا برنامج دولي لتسليط الضوء على المسائل المتعلقة بدورات المياه والصرف الصحي وللتعاون في مناسباتها الخاصة ولتعزيز مزيد من أوجه التآزر بشأنها. ونأمل أن يأخذ جميع أصحاب المصلحة بمبادرة الاحتفال باليوم العالمي لدورات المياه، في سياق الصرف الصحي للجميع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك على جميع المستويات المحلية، والوطنية والإقليمية والدولية، بطريقة تتناسب مع أولوياتهم واحتياجاتهم، وظروفهم الخاصة.

وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة وعلى ما قدمته من دعم خلال المشاورات المفتوحة والشفافة. فالمقترحات والاقتراحات والمداخلات الكثيرة التي قدمتها الدول الأعضاء جعلت مشروع القرار أقوى وساعدت على التوفيق بين مصالح مختلف المشاركين. نحن نشعر بامتنان عميق لمقدمي مشروع القرار البالغ عددهم ١٢٠، الذين وقع العديد منهم مبكرا لثقتهم في قيادة سنغافورة للمفاوضات. يؤكد الاشتراك الأقاليمي في تقديم مشروع القرار الاعتراف العالمي بالحاجة الملحة إلى العمل بشأن التحدي العالمي الذي

تمثله دورات المياه والمرافق الصحية. ومن هذا المنطلق، يدعو مقدمو مشروع القرار بكل احترام جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقدم تصويبا شفويا للفقرة ١ من مشروع القرار A/67/L.75، التي ينبغي أن يصبح نصها ”تقرر، في سياق الصرف الصحي للجميع، أن تعلن يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يوما عالميا لدورات المياه“. وأود أن أطمئن الدول الأعضاء إلى أن هذا التصويب هو مجرد عودة إلى الصيغة ذاتها التي تم الاتفاق عليها خلال المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار. واعتذر عن الخطأ الذي حدث أثناء إصدار الوثيقة. كما أود أن أعتذر عن الأخطاء في ترجمات مشروع القرار. ونحن نعمل مع الأمانة العامة على تصحيحها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.75، المعنون ”الصرف الصحي للجميع“، بصيغته المصوبة شفويا.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيد سايجين شانغ (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه بالإضافة إلى البلدان الواردة اسماؤها في الوثيقة منذ عرض مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/67/L.75: بربادوس، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتان، وكوت ديفوار، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغيانا، وآيسلندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجزر مارشال، وكازاخستان، والمكسيك، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، والنرويج، ونيكاراغوا، وباكستان، والسنغال، وترينيداد وتوباغو، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وأيرلندا الشمالية، وفييت نام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.75، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعُتمد مشروع القرار A/67/L.75 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٧/٢٩١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليل الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن مدة التعليل يجب ألا تتعدى ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

الرابطة ملتزمة بتعزيز الرفاه وسبل كسب العيش لشعوبها، وبالتالي ترحب باعتماد القرار ٦٧/٢٩١. ويؤكد اعتماد القرار بتوافق الآراء، فضلا عن كبر عدد مقدمي مشروع القرار، على الاعتراف الواسع النطاق بأن الافتقار إلى الصرف الصحي هو أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع العالمي وعلى أهمية توفير إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية.

وبالتالي، فقد حان الوقت لأن تحدد الأمم المتحدة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا لدورات المياه في سياق الصرف الصحي للجميع. ونأمل أن يسهم اليوم العالمي لدورات المياه في زيادة الوعي بالحاجة إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية وفي التسريع من وتيرة التقدم فيما يتعلق بالهدف الخاص بالمرافق الصحية الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية. من خلال الاحتفال بهذا اليوم الدولي، يمكن للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على تشجيع النظافة الصحية، وتوفير الخدمات الأساسية للمرافق الصحية والمجاري ومعالجة المياه العادمة، ومضاعفة الجهود الرامية إلى التخفيف من محنة الـ ٢,٥ بليون

شخص الذين لا يزالون يفتقرون إلى المرافق الصحية المحسنة في البلدان النامية.

الرابطة ملتزمة بضمان الاستدامة البيئية لمدنها ومناطقها الحضرية، مع تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها. ويشتمل ذلك على تكثيف الجهود الفردية والجماعية من أجل تحسين توافر المرافق الصحية وجودتها في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلا عن تبادل الخبرات والمعرفة الفنية والتكنولوجيا في مجال إدارة المياه والنفايات. ومع التسليم بأن المياه النظيفة والنظافة الصحية والمرافق الصحية وإدارة النفايات، لها آثارها على الأمراض المعدية، ما برحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشدد على الحاجة إلى تعزيز القدرات الإقليمية على رصد احتمال انتشار الأمراض المعدية والوبائية في العالم والتصدي لها.

وفي هذا الصدد، نقدر العمل الذي تقوم به لأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية لتوفير المرافق الصحية الأساسي للملايين في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن تضيق الفجوة في المرافق الصحية بغية تحقيق أهداف حملة ”مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥“.

السيدة كيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار المتعلق باليوم العالمي لدورات المياه في سياق المرافق الصحية للجميع (القرار ٢٩١/٦٧). ونود أن نشكر سنغافورة على وجه الخصوص لتقديمها القرار ولمساهمتها في تحسين الوعي والعمل.

المياه عنصر أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية العالمية، بما في ذلك الصحة والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين والتخفيف من حدة النزاعات.

إننا ندرك أن عدم كفاية مرافق الصرف الصحي وعدم ملاءمتها، يقوضان الصحة العامة، ويسهمان في انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها ويجعلان الفئات السكانية المهمشة أكثر ضعفا. إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة الهدف المتمثل في حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي.

كما قلنا من قبل، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى المرافق، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات. كما ينبغي للحكومات وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية حيثما تدعو الحاجة، وتخصيص موارد كافية حتى تتمكن من المضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

إننا نقرأ إشارة القرار إلى الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وفقا لبياننا المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي ألقيناه في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وبياننا المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي أدلينا به أمام الجمعية العامة في نيويورك.

وتأمل الولايات المتحدة أن يدفع هذا القرار أيضا الحكومات إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لخفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، ونشكر مرة أخرى سنغافورة على قيادتها بشأن هذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان.

السيد أسلوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي بهذا البيان باسم تايلند وطاجيكستان وفنلندا وهنغاريا، البلدان الأربعة في اللجنة التوجيهية لمجموعة أصدقاء المياه.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر البعثة الدائمة لسنغافورة على عرض القرار المواضيعي بشأن ”الصرف الصحي للجميع“ (القرار ٦٧/٢٩١). إن المسألة المتناولة في غاية الأهمية. وكما يبين تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، ثمة حاجة إلى إحراز تقدم سريع واتخاذ إجراءات جريئة في مجال الصرف الصحي. وتوقيت المسألة حسن بالنظر إلى المناقشات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتأمل اللجنة التوجيهية في أن تحظى مسألة المياه، بجوانبها العديدة، بالأولوية والأهمية التي تستحقها في جدول الأعمال الإنمائي المستقبلي.

وقد عقدت اللجنة التوجيهية لمجموعة أصدقاء المياه عددا من الأنشطة الجانبية تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومتابعة له. وطوال تلك المناقشات، كانت بعض الرسائل واضحة: لا يمكن الفصل بين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي؛ وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هو حق من حقوق الإنسان ؛ وإدارة مياه ومرافق صرف صحي تتسم بالكفاءة والفاعلية حافز لتحقيق المزيد من الاقتصاد المستدام.

يجب أن نعمل على إنهاء ممارسة التغوط في العراء في جميع أنحاء العالم. إذا كان الماء هو الحياة، فإن الصرف الصحي هو الكرامة. في العديد من البلدان، تعني تكاليف عدم كفاية المرافق الصحية بالنسبة للصحة العامة والاقتصادات الوطنية، خسارة العديد من النقاط المئوية في الناتج المحلي الإجمالي. إن الاستثمار في المرافق الصحية والنظافة الصحية له فوائد في مجالات الصحة والإنتاجية والتعليم وتوفير فرص العمل والسياحة. إن المجتمع المدني والقطاع الخاص شريكان هامان في مجال تعزيز الحلول الذكية التي تراعي مصالح الفقراء.

ويتعين أن يكون برنامج المياه واسع النطاق ويتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية. ولا نحتاج فقط إلى الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، ولكننا بحاجة أيضا إلى معالجة المسائل المتعلقة بإدارة موارد المياه، وجودة المياه، والمياه المستعملة، والكفاءة في استخدام الموارد والحد من مخاطر الكوارث والتأهب للكوارث المتصلة بالمياه، وحماية الموارد المائية والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه.

وتنظم البلدان الأعضاء في اللجنة التوجيهية أنشطة دولية بغية مناقشة المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. عقد مؤتمر القمة الثاني للمياه لمنطقة آسيا في شيانغ ماي في تايلند، في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو من هذا العام؛ وسيعقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالتعاون في مجال المياه بدوشانبي في ٢٢ آب/أغسطس؛ وسيعقد مؤتمر قمة بودابست بشأن المياه في بودابست خلال الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وسوف نطلع الدول الأعضاء على نتائجها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بولسن (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إعادة تأكيد التزامهم بالبرنامج العالمي الشامل بشأن المياه وإعطاء الأولوية للصرف الصحي، خصوصا في تعاوننا الإنمائي. وفي الواقع، تقع مسألتا المياه ومرافق الصرف الصحي في صلب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وبالتالي فهي مسألة بالغة الأهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة فضلا عن القضاء على الفقر بطريقة شاملة.

إن هذا البرنامج معقد وله أبعاد كثيرة، تكتسي كلها نفس القدر من الأهمية، من إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، اللازمة لتوفير مستويات المعيشة الأساسية والرفاه، إلى الإدارة المستدامة للموارد المائية، التي هي أيضا محرك للنمو الشامل والمستدام.

ومن بين العناصر الأخرى التي نعتبرها هامة للإطار الشامل لما بعد عام ٢٠١٥، الإنصاف والمساواة والعدالة. كما يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا تأكيد موقفهم المتعلق بإعلان الأيام والسنوات والعقود الدولية، الذي يجب أن يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية التي اتفقنا عليها جماعيا في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٧، وجرى التأكيد عليها من جديد مرتين في قرارات الجمعية العامة ١٩٩/٥٣ و ١٨٥/٦١.

بينما سوف ننضم إلى توافق الآراء اليوم، سنواصل الدفاع بنشاط عن المبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الإعلانات المستقبلية واحترامها، وفعالية أعمال الجمعية العامة من حيث التكلفة، دعما لتنشيطها.

وأخيرا، وكما أشار إلى ذلك ممثل سنغافورة، فإن النص الذي اعتمدناه اليوم بحاجة إلى أن يصحح ليجسد بالكامل النص المتفق عليه في المفاوضات. ونحن واثقون من أن جميع النسخ بباقي اللغات ستتطابق مع النص الإنكليزي المصحح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/67/311)

مشروع قرار (A/67/L.74)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال لتقديم مشروع القرار A/67/L.74.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/67/L.74، بشأن تعدد اللغات.

جرى تقديم القرار المتعلق بتعدد اللغات، الذي عرض للمرة الأولى في عام ١٩٩٥، بناء على مبادرة من مجموعة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية قبل أن يصبح تدريجيا محل اهتمام أغلبية الوفود بصرف النظر عن مجموعاتها اللغوية أو الإقليمية. وتم إنجاز مشروع القرار، الذي يجري استعراضه كل سنتين، بعد عملية استمرت لستة أشهر ومكنت تدريجيا من تعزيز تعدد اللغات داخل منظمة الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أثني على العمل الشاق لجميع الوفود المشاركة في المفاوضات وعلى التزامها، والعمل بروح إيجابية للغاية من الانفتاح والمرونة، وأن أعرب عن خالص تقديري للبلدان التي وافقت على تقديم النص المعروض علينا اليوم. أود أيضا التنويه بدور منسق شؤون تعدد اللغات، فضلا عن تعاون وإسهام الأمانة العامة الحاسم في العملية، من خلال إدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

(تكلم بالفرنسية)

أنشئت الأمم المتحدة استجابة للحاجة إلى ضمان إرساء سلام وأخوة وتعاون دائمين. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، كرس مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء باعتباره مبدأ أساسيا، فبرز تعدد اللغات بطبيعة الحال باعتباره عاملا أساسيا في تنفيذ ذلك المبدأ. واستنادا إلى تقرير الأمين العام عن تعدد اللغات الذي صدر في عام ٢٠١٢ ويرد في الوثيقة A/67/311، وبالاستناد إلى عمل لجنة الإعلام إلى حد ما، فإن مشروع القرار هذا العام قد أحرز بعض التقدم الحقيقي.

وفيما يتعلق بشكله، فإننا نلاحظ ونرحب بتقسيم مشروع القرار إلى فقرات تتبع عناوين فصول محددة بوضوح بحيث تعرض نحو الكمال مختلف الجوانب المشمولة. ويرتبط هذا التنوع كثيرا بشاغل التكامل، لأن مشروع القرار بحسب

الحالة، يؤكد من جديد أو يعزز أو يكمل الأحكام المتعلقة بمختلف مجالات العمل في الأمم المتحدة، بما في ذلك مراكز الإعلام وخدمات المؤتمرات والوثائق وإدارة الموارد البشرية وتدريب موظفي خدمات اللغات.

ويشدد مشروع القرار في جوهره على الأسس – التكافؤ بين اللغات الرسمية الست، وأهمية المعاملة العادلة من أجل ضمان قدرة جميع الدول الأعضاء على التعبير عن نفسها وضمان تعزيز وجهات نظرها بلغات تناسبها. ومن بين العناصر الأساسية الأخرى، فإنه يشدد أيضا على أهمية احترام توزيع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة في الوقت المناسب باللغات الرسمية الست، فضلا عن الدور الحاسم للاتصال المتعدد اللغات من خلال مراكز الأمم المتحدة للإعلام وفي عملياتها لحفظ السلام.

وتم التأكيد مجددا على أهمية التكافؤ مع الأخذ في الاعتبار تطور وسائل الاتصال التي توفرها الأمم المتحدة، ولا سيما مواقع الإنترنت والشبكات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يطلب نص مشروع القرار من الأمين العام تقييم تنفيذه بشكل كامل في التقرير المقبل عن تعدد اللغات فيما يخص اللغات غير الرسمية، فضلا عن اللغات الرسمية. وبهذه الطريقة يحيط مشروع القرار علما بالجهود التي تبذلها المنظمة فيما يتعلق باللغات الأخرى، ووفقا لاهتمامها بتيسير عملية تبادل المعلومات مع السكان المحليين والتكيف مع تطور السياق المتعدد الأطراف.

(تكلم بالإسبانية):

والنقطة الأخرى التي ينبغي التشديد عليها وأبرزت في النص هي الاحتفال بأيام اللغات. وتخصص الأمم المتحدة في تلك المبادرة، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠، يوما لكل لغة من اللغات الست الرسمية على نحو رمزي من أجل زيادة وعي المجتمع الدولي بتاريخها، وثقافتها واستخدامها، وبذلك، يتم تعزيز تعدد اللغات والتنوع الثقافي. وبالتالي، يتم الاحتفال باللغة الفرنسية في ٢٠ آذار/مارس،اليوم الدولي للفرانكوفونية، ويتم الاحتفال باللغة الصينية في ١٩ نيسان/أبريل؛ والانكليزية في ٢٣ نيسان/أبريل، ذكرى ميلاد ويليام شكسبير، والروسية في ٦ حزيران/يونيه، يوم إحياء ذكرى ميلاد الشاعر الروسي العظيم أليكساندر بوشكين؛ والإسبانية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، يوم الاحتفال بالتقاليد الإسبانية؛ والعربية في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه الأمم المتحدة العربية باعتبارها اللغة الرسمية السادسة في عام ١٩٧٣– (انظر القرار ٣١٩١ (د –٢٨)). وإذ نرحب بالاحتفال بهذه الأيام، فإن مشروع القرار يولي أهمية لدور الرابطات وللتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى والدول الأعضاء في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

(تكلم بالفرنسية)

يشجع مشروع القرار أيضا الأمين العام على بذل مزيد من الجهود، بالاتفاق مع الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى نهج متسقا على نطاق المنظومة، مع الإشارة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تعدد اللغات في كيانات الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة JIU/REP/2011/4، الذي يشير إلى عدم وجود خريطة طريق لتعدد اللغات على صعيد المنظومة ككل. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يخص مسائل الموارد البشرية يواصل النص تشجيع التعدد اللغوي في التوظيف وأهمية ضمان التدريب المستمر للموظفين باللغات الرسمية.

(تكلم بالإنكليزية)

لم تغفل الوفود في مجال خدمات اللغات، خلال المفاوضات، الإعراب عن قلقها إزاء ظروف عمل المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين في مبنى ”ألبانو“. وهم ضروريون حقا لعمل تعدد اللغات، وأنا أثني على عملهم الشاق. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحوار البناء الذي بدأ بين

موظفي اللغات وإدارة الشؤون الإدارية، فقد اتفقت الوفود في الوقت الحالي على عدم إدراج توصيات بشأن المسألة في مشروع القرار، على أمل التوصل لحلول مستدامة من أجل تحسين ظروف العمل.

(تكلم بالفرنسية)

إذا كان لي أن أوجز المضمون، فأود أن أقول إن مشروع القرار A/67/L.74 يؤكد من جديد على مبادئ تعدد اللغات في الأمم المتحدة، ويثني على التقدم المحرز، مشيرا إلى التحديات التي يتعين مواجهتها، ومشجعا الجهود التي يتعين بذلها للتصدي لها. ولا يمكن أن يكون تعدد اللغات فعالا بدون إسهام جميع الشركاء. وتقع على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء والمؤسسات والكيانات ونحن جميعا مسؤولية يجب أن نتحملها، ولا أزال مقتنعا بأن الجمعية العامة اليوم ستؤكد التزامها من خلال اعتماد النص الذي أتشرف بتقديمه لتنظر فيه، بتوافق الآراء كعادتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.74 المعنون ”تعدد اللغات“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تشانغ ساجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.74، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، وأوروغواي، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتشاد، وتيمور – ليشتي، والجبل الأسود، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسيشيل، وصربيا، وغيانا، وغينيا، وفانواتو، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وليبيا، ومدغشقر، وموريتانيا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، واليونان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.74؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.74 (القرار ٦٧/٢٩٢)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع قرار (A/67/L.59/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت، في مناقشة مشتركة، في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٣ من جدول الأعمال، في جلساتها الـ ٢٥ و ٢٦ و ٢٨، المعقودة في ١٧ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي لعرض مشروع القرار A/67/L.59/Rev.1.

السيد نافوتي (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، على النحو الوارد في الوثيقة A/67/L.59/Rev.1،

في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال. مجموعة الـ ٧٧ والصين تود أن تشكر جميع الوفود على الإسهام البناء في مشروع القرار هذا. كما تعرب المجموعة عن تقديرها للدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع.

في البداية، نثني على البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية التي تواصل إحراز التقدم في منع نشوب الصراعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ولئن كنا نسلّم بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا تقع على عاتق البلدان الأفريقية، فإننا نشدد على الحاجة إلى الدعم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء من أجل تسخير فرص أفريقيا الهائلة والتصدي بفعالية للتحديات بهدف تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدفين المتمثلين في أفريقيا خالية من الصراعات وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص للتصدي لتحديات القضاء على الفقر والبطالة، لا سيما بين صفوف الشباب.

ونرحب بالمبادرات التي تقودها أفريقيا وترمي إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي وفيما بين الحكومات، مثل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وندعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مساعدة البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على طلبها، في الجهود الجارية لتعزيز النظام الدستوري وسيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد، والاستمرار في مكافحة الإفلات من العقاب، وإجراء انتهابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع.

كما أننا ندعو منظومة الأمم المتحدة لأن تناشد الدول الأعضاء من أجل مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، بناء على طلبها، حسب الاقتضاء، في جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وتقديم الخدمات العامة الأساسية، التي تنص على عودة الآمنة للمشردين داخليا واللاجئين، وبدء الأنشطة المدرة للدخل، لا سيما للشباب والنساء.

ونحن ندرك حاجة البلدان الأفريقية إلى بذل جهود متواصلة لتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والتنمية، وحاجة المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية للتمويل من أجل التنمية من جميع المصادر – العامة والخاصة، الداخلية والخارجية – لكي تدعم الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية.

وأخيرا، ندعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى الوفاء سريعا بالالتزام بضمان التنفيذ الكامل والعاجل للأحكام الواردة في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية.

وقد أبلغت بأن هناك حاجة إلى إدخال تصويب شفوي على مشروع القرار كما تم عرضه. في هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى الفقرة ٢٤ من مشروع القرار، على النحو الوارد في الوثيقة A/67/L.59/Rev.1. في السطر الثاني من هذه الفقرة، الفاصلة الواردة بعد كلمة ''طلبها'' ينبغي حذفها بحيث تصبح العبارة: ''بناء على طلبها حسب الاقتضاء''

في هذا الصدد، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى اعتماد مشروع القرار، بصيغته المصوبة شفويا، بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.59/Rev.1، المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها''، بصيغته المصوبة شفويا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تشانغ ساجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم

مشروع القرار، وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الواردة أسماؤهم في مشروع الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/67/L.59/Rev.1: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/67/L.59/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.59/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٧/٢٩٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه تأجل النظر في مشروع القرار A/67/L.57/Rev.1، المقدم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٦٣ من جدول الأعمال، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، لمدة أسبوع واحد من أجل إجراء المزيد من المشاورات بشأن الاقتراح.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.